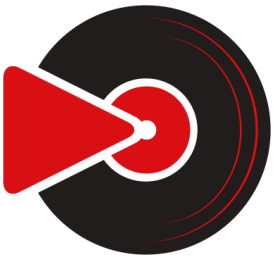

MENA INTEL BRIEF

Sapere aude

التحديات التي تواجه قوة الاستقرار الدولية (ISF) في قطاع غزة

كوبي ميخائيل (Kobi Michael) - 1 كانون الثاني / يناير 2026

معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي (INSS)

ملخص

ما هي التحديات التي تواجه القوة المكلّفة بالحفاظ على وقف إطلاق النار في قطاع غزة؟ ولماذا تُعدّ عملية إنشائها ذات أهمية حاسمة لمعالجة هذه التحديات؟

تُظهر الخبرة الدولية أن نشر قوة استقرار كما هو مقترح في خطة الرئيس ترامب ذات النقاط العشرين لقطاع غزة يتطلب تفويضًا واضحًا، وتدريبًا مخصصًا، وتنسيقًا وثيقًا بين جميع الأطراف المعنية، إلى جانب التعامل مع تحديات ثقافية وعملياتية معقدة—لا سيما في بيئة مدنية كثيفة السكان، عدائية، وعنيفة. ويتوقف نجاح المهمة على وجود تفويض قوي يستند إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة أو ما يعادله، وعلى تدريب شامل للقوة، وعلى حصر

عدد الدول المشاركة لضمان أداء متماسك وفعّال. كما يتطلب ذلك تعاونًا استخباريًا وعملياتيًا مع إسرائيل، ودمج خبراء ووحدات من دول غربية رائدة، واستبعاد الدول التي تربطها علاقات بحركة حماس. وفي الوقت نفسه، يجب بناء القوة وتدريبها قبل نشرها، مع توليد زخم يعرقل جهود حماس في إعادة بناء قدراتها. ولهذا، فإن لإسرائيل دورًا مهمًا في صياغة التفويض والاستعداد لتمكين القوة من تنفيذ أهدافها.

تستند خطة الرئيس ترامب ذات النقاط العشرين لإنهاء الحرب في قطاع غزة وإعادة إعماره إلى ثلاثة مكونات رئيسية: إنشاء حكومة تكنوقراط، وتشكيل قوة استقرار دولية (ISF)، وتأسيس "مجلس سلام". وبينما يُفترض أن تكون الحكومة التكنوقراطية فلسطينية خالصة، فإن كلاً من قوة الاستقرار الدولية

ومجلس السلام يُفترض أن يكونا متعددي الجنسيات، حتى وإن ترأس الرئيس ترامب نفسه المجلس. ومن المقرر أن تُشكَّل قوة الاستقرار الدولية وتُنسَّق عبر قيادة أمريكية مخصصة تم إنشاؤها بالفعل. وفي هذا السياق، يصبح من الضروري فهم دلالات إنشاء قوة متعددة الجنسيات وتشغيلها كمهمة لحفظ السلام أو فرضه، في ضوء الخبرة الدولية والأدبيات ذات الصلة. ومن الضروري إدراك المشكلات والتحديات المرتبطة بنشر مثل هذه القوات، والتعلم من التجربة الواسعة—وغالبًا السلبية—المتراكمة في هذا المجال، وضمان أن "يُنجَز الشيء الصحيح على النحو الصحيح" من حيث مضمون المهمة، وملاءمتها، وتنفيذها—من توليد القوة وتدريبها، وصولًا إلى نشرها وعملياتها.

التحديات المرتبطة بنشر قوات حفظ السلام

تشكل عمليات حفظ السلام مفهومًا عامًا واسعًا يشمل طيفًا كبيرًا من المهام، بدءًا من حفظ السلام التقليدي الذي يراقب ويشرف على اتفاقيات السلام أو وقف إطلاق النار دون صلاحية التدخل؛ مرورًا بفرض السلام، حيث يُخوَّل للمهمة استخدام القوة لضمان الالتزام بالاتفاقيات؛ وصولًا إلى عمليات الاستقرار وبناء الدولة، التي تتسم بتفويض واسع وتدخل عميق في منطقة العمليات والتفاعل مع السكان المحليين.

وما تشترك فيه عمليات حفظ السلام—بهذا المعنى الواسع—هو أنها تجري في بيئة نزاع، حتى في ظل وجود اتفاق رسمي. وتزداد تعقيدات المهمة في النزاعات النشطة والبيئات التي تتسم بمستويات عالية من العنف ووجود "مُفسدين" نشطين، ولا سيما عندما يكونون مسلحين. وفي مختلف هذه المهام، تكون

بيئات حفظ السلام مشبعة بتعدد الفاعلين العاملين داخل مجتمع مدني، ما يعني عمليًا مزيجًا من فاعلين محليين وخارجيين ذوي مصالح مختلفة، وخلفيات ثقافية متباينة. ونتيجة لذلك، تولّد كل ساحة لحفظ السلام تحديات ثقافية إلى جانب التحديات العملياتية.

يمكن توصيف التحدي الثقافي في نشر قوات حفظ السلام على ثلاثة مستويات. المستوى الأول يتعلق بالقوة نفسها. فعندما يأتي الأفراد من دول مختلفة، تصبح المهمة بطبيعتها لقاءً بين ثقافات مختلفة، حتى بين الجنود، نظرًا لاختلاف الثقافات التنظيمية للمؤسسات العسكرية، حتى عندما يعملون ضمن وحدات وطنية. وبما أن هذه القوات تجمع عادة بين وحدات عسكرية متعددة الجنسيات وفاعلين مدنيين من دول مختلفة، فإن التحدي الثقافي الداخلي يكون مزدوجًا: اختلافات بين الجنود والوحدات العسكرية

من دول مختلفة، والتفاعل بين المجالين العسكري والمدني، بما يحمله ذلك من احتكاكات وتوترات.

أما المستوى الثاني من التحدي الثقافي فيتعلق بالتفاعل بين قوة حفظ السلام—ذات الطابع العسكري—وبين الفاعلين المدنيين العاملين على الأرض، مثل المنظمات الدولية، والوكالات الإنسانية، ومنظمات حقوق الإنسان، ووسائل الإعلام. ويتسم العمل الإنساني بصراعات بين المنظمات، مدفوعة بتنافسات على الموارد ومناطق النشاط والظهور الإعلامي (كما حللت ذلك ليندا بولمان بعمق في كتابها قافلة الأزمات). وبما أن نجاح المهمة يعتمد جزئيًا على التعاون الفعّال مع هؤلاء الفاعلين المدنيين، فإن ذلك يتطلب فهمًا عميقًا لهذه الديناميات، إلى جانب مرونة ذهنية، وإبداع، وقدرة على التنقل بينها لتعظيم التعاون.

أما المستوى الثالث—وهو على الأرجح الأكثر تعقيدًا—فيتعلق بالفجوات الثقافية بين القوة والسكان

المدنيين. ففي مهام حفظ السلام، ولا سيما عمليات الاستقرار وفرض السلام، بل وأكثر في مهام بناء الدولة المقترنة بمساعدة السكان المحليين وإعادة الإعمار، يعتمد النجاح على التعاون مع السكان، وهو ما يتطلب فهمًا عميقًا للثقافة المحلية. وينبغي أن ينبثق هذا الفهم من عملية تعلم مستمرة قائمة على "الذكاء الثقافي" والوعي الثقافي، اللذين يوجهان جمع المعلومات ذات الصلة ثقافيًا وتفسيرها (انظر، على سبيل المثال، الفصل التاسع في كتاب التحول في عالم الحرب وعمليات دعم السلام، تحرير كوبي ميخائيل، وديفيد كيلن، وإيال بن-آري، 2009).

التحديات العملياتية والتفويض

إلى جانب التحديات الثقافية، تواجه مهام حفظ السلام تحديات عملياتية تتعلق بتنفيذ المهمة في بيئات مدنية عدائية وعنيفة—وفي حالة قطاع غزة، في بيئة مدمّرة إلى حد كبير وتخضع لظروف إنسانية

قاسية. ويتطلب العمل العسكري في مثل هذا السياق الجمع بين مهام الشرطة والعمل العسكري—وهو ما يُعرف في الأدبيات بـ"الشرطة العسكرية" أو "الضبط العسكري". ويتطلب دمج الوظيفتين مهارات متخصصة، إلا أن الغالبية العظمى من قوات حفظ السلام تفتقر إلى التدريب والخبرة اللازمين لذلك.

وفوق القدرات العملياتية والمهنية المطلوبة، يُعد وجود تفويض واضح شرطًا أساسيًا لنشر أي قوة حفظ سلام. ويجب أن يحدد التفويض طبيعة المهمة، والصلاحيات اللازمة لتنفيذها، ومفهوم العمليات (CONOPS)، وقواعد الاشتباك (ROE). وفي كثير من الحالات، يحدّد مجلس الأمن تفويضات حفظ السلام، إلا أنه كان تاريخيًا مترددًا في اعتماد تفويضات تستند إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يمنح سلطة تنفيذية، خوفًا من أن تؤدي المواجهات العنيفة إلى خسائر في صفوف القوة. ومع ذلك، يجيز الفصل السابع استخدام القوة ليس فقط

للدفاع عن النفس، بل أيضًا لتنفيذ المهمة، خصوصًا في حالات فرض السلام والاستقرار وبناء الدولة. أما "التفويض الهش" الذي لا يسمح باستخدام القوة، فيقيّد القوة بشدة وغالبًا ما يكون وصفة للفشل.

تُظهر الخبرة الدولية أن قوات حفظ السلام غالبًا ما جرى تشكيلها بشكل تجزيئي، عبر جمع وحدات من دول مختلفة تحت قيادة يحددها مجلس الأمن، وبسرعة ومن دون إعداد أو تدريب كافيين. كما اعتمدت معظم المهام على قوات من دول نامية، تخضع لدورات تبديل متكررة، وغالبًا ما تفتقر إلى الخبرة والمعرفة الكافية ببيئة العمليات.

قوة الاستقرار الدولية في ضوء التجربة الدولية

أعلن الرئيس ترامب نيته البدء في نشر قوة الاستقرار الدولية مطلع عام 2026، وتعيين جنرال أمريكي

لقيادتها. وفي 17 كانون الأول/ديسمبر 2025، عقدت القيادة المركزية الأمريكية (CENTCOM) اجتماعًا في الدوحة بمشاركة ممثلين عن 45 دولة لتسريع إنشاء القوة والالتزام بالجدول الزمني للرئيس. وقد شدد الرئيس على الحماس والدعم الواسعين للخطة، واستعداد العديد من الدول للمساهمة بقوات، ويرى أن المشاركة الواسعة تمثل إنجازًا من حيث الشرعية وفرص النجاح. غير أن التجربة تشير إلى أن مهمة حفظ سلام—ولا سيما في بيئة كثيفة السكان، عدائية، عنيفة، ومدمّرة مثل قطاع غزة—ستواجه صعوبات كبيرة إذا تألفت من مزيج غير متجانس من وحدات من دول عديدة، ونُشرت قبل تحديد تفويض واضح، وطُلب منها العمل في سياق لا تزال فيه حماس كيانًا حاكمًا وعسكريًا في مناطق مأهولة. وفي ظل هذه الظروف، يُرجّح أن تفشل المهمة، حتى وإن قادها جنرال أمريكي كفؤ.

إن الخصائص الفريدة والمعقدة لقطاع غزة—وخاصة وجود حماس كفاعل عسكري وحاكم يرفض نزع سلاحه—تفرض عملية إعداد أبطأ وأكثر دقة. فـ"الاستعجال عدو النجاح". وبما أن أي قوة حفظ سلام لن تتولى نزع سلاح حماس أو نزع عسكرة القطاع، ومع رفض قيادة حماس التعاون في هذا المجال، يُرجّح أن تحد الإدارة الأمريكية عمليات القوة مسبقًا في مناطق لا توجد فيها حماس. ومن جانبها، ستربط إسرائيل بدء نشر القوة بنزع سلاح حماس والفصائل المسلحة الأخرى. وبدون شرعية للعمل العسكري الاستباقي لتفكيك حماس في غرب القطاع، لن ترى إسرائيل جدوى من نشر القوة في شرق القطاع الخاضع لسيطرة الجيش الإسرائيلي. كما أن إمكانية إنشاء القوة نفسها محل شك، في ظل تحفظات معظم الدول—باستثناء تركيا—وبالنظر إلى متطلبات قرار مجلس الأمن 2803 القاضي بنزع سلاح حماس ونزع عسكرة القطاع.

توصيات لإنشاء وتشغيل القوة

قبل تشكيل القوة، يجب تحديد وصياغة تفويضها بعناية. ونظرًا لعملها في بيئة تضم فاعلين مسلحين معادين، ولاضطلاعها بمهام شرطية قد تتطلب استخدام القوة، ينبغي أن يمنح التفويض صلاحيات تنفيذية بروح الفصل السابع، حتى إن لم يُذكر صراحة. وبما أن الشرطة الفلسطينية—من دون حماس—لن تكون قادرة في البداية على فرض القانون وحدها، فستُضطر القوة إلى التدخل الفعّال، بما في ذلك استخدام القوة.

كما يُفضّل أن تتولى الولايات المتحدة قيادة تحديد التفويض، مع دعم أممي بقرار من مجلس الأمن، نظرًا لتباين أداء إدارة عمليات السلام الأممية وصعوبة صياغة تفويض فعّال في ظل تضارب مصالح الدول الكبرى.

بعد تحديد التفويض، ينبغي البدء في بناء القوة مع تقليص عدد الدول المشاركة قدر الإمكان، وتنظيمها بشكل وحدات متجانسة نسبيًا تعمل في قطاعات جغرافية محددة. كما يجب تدريب القوة قبل نشرها، مع التركيز على معرفة الأرض والسكان، والتدريب على مهام "الشرطة العسكرية". ويجب أن يستمر التعلم خلال التنفيذ، بدعم جهاز استخباري قادر على التعامل مع الأبعاد الثقافية.

ويُوصى بدمج وحدات وخبراء من دول غربية قادرة مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا، واستبعاد تركيا وقطر بسبب علاقاتهما بحماس. كما يجب إعطاء أولوية قصوى للتنسيق مع الجيش الإسرائيلي والأجهزة الأمنية الإسرائيلية، لا سيما في مجال الاستخبارات والحفاظ على حرية العمل.

ومن المهام الأساسية للقوة مرافقة الشرطة الفلسطينية، وضمان النظام العام والأمن الداخلي، وتهيئة الظروف للتعاون مع السكان وبناء الشرعية، بما

يتطلب فهمًا عميقًا للبنية السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في غزة، والعمل على كسب "قلوب وعقول" السكان.

الخلاصة

إن إصرار الرئيس ترامب على تسريع إنشاء قوة الاستقرار الدولية ونشرها مطلع 2026، وسعيه إلى مشاركة واسعة لتحقيق الشرعية، يتعارض مع الشروط اللازمة لنجاح المهمة. فالمهمة أكثر تعقيدًا من حفظ السلام التقليدي، وتشمل عناصر فرض السلام والاستقرار وبناء الدولة، في بيئة شديدة التعقيد.

وتؤكد الخبرة الدولية ضرورة وجود تفويض واضح ومتين، وتجنب النشر المتسرع أو تجاوز التدريب أو المبالغة في عدد المشاركين، لأن ذلك قد يؤدي إلى فشل المهمة، وتجدد القتال،

وتدهور الوضع الإنساني، وانعكاسات إقليمية سلبية تمس الاستقرار والمصالح الأمريكية.

ومع أهمية الإعداد المنهجي، لا يمكن تجاهل الحاجة إلى عرقلة إعادة بناء قدرات حماس. وقد يكون من المناسب اعتماد نشر تدريجي جزئي في جنوب القطاع الخاضع لسيطرة الجيش الإسرائيلي، مع استمرار التدريب أثناء التنفيذ. وفي ضوء هذا التعقيد، لا تستطيع إسرائيل أن تكون متفرجًا؛ إذ يقع على عاتقها دور أساسي في صياغة التفويض وفي إعداد وتشغيل القوة على الأرض.